

طالب بصياغة استراتيجية استثمارية واضحة وتحويل خام البترول والغاز إلى لقيم للصناعات البتروكيمياوية وتطوير صناعة التعدين

منتدى الرياض الاقتصادي يجري دراسة مهمة حول إدارة وتطوير الفوائض المالية ويصدر توصيات حيوية

الصندوق حقق

نجاحاً مميّزاً

ياشراك القطاع

الخاص في تجربة

تأسيس «سايك»

و«الاتصالات»

توصية

بتحويل صندوق

الاستثمارات

العامة لشركة

مساهمة عامة

مرجعيتها المجلس

الاقتصادي الأعلى

الدراسة تدعو

إلى عودة مؤسسة

التنقد لدورها كبنك

مركزي وترك

مسؤولية الصندوق

لشركة عامة

اقتراح باستبدال

الصندوق بـ«شركة

الاستثمارات

العامة» مملوكة

للدولة بالكامل

وتخضع لمعايير

القطاع الخاص



الاقتصادية، كما حظي المنتدى بدعم واحتمام الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض ورئيس المنتدى، وهو دعم بدأ منذ أن كان المنتدى فكرة وحتى وطد أركانه إلى أن وصل لما وصل إليه من مكانة مرموقة كمنتدى اقتصادي له اعتباره .

ودعت الدراسة إلى تحديد رأس مال شركة الاستثمارات العامة بالقيمة العادلة لما يملكه الصندوق من استثمارات بتاريخ التحول، وتحديد مجلس لإدارة شركة الاستثمارات العامة من ذوي الخبرة والكفاءة والمقدرة في الاستثمار، بصرف النظر عن كونهم موظفين حكوميين أو من القطاع الخاص، مع السماح للشركة بالاستعانة في فترة التأسيس الأولى بما تحتاج إليه من خبرات أجنبية، كما سعت الدراسة إلى تنفيذ عمليات الشركة وفق أساليب القطاع الخاص وآليات عمله من حيث المبادأة والمساءلة وتطبيق نظام فعال للحواجز المالية والإدارية للعاملين في الشركة، واقترح خروج الشركة من نطاق إشراف وزارة المالية وخضوعها لإشراف مجلس الوزراء .

تقييم جوهري وحاسم

وأوضحت الدراسة أن تحول صندوق الاستثمارات العامة إلى شركة مساهمة ليس إجراءً شكلياً في الملكية وإنما هو تغيير حاسم وجوهري في بنية هذا الصندوق وهيكلته إذ يعني التخلص من نطاق العمل الحكومي الروتيني وأساليبه والضغوط الحكومية، والعمل وفق معايير القطاع الخاص ومبادئه ومهنيته، وتمكين الشركة من القيام بدور القوة التوجهة للاستثمارات في المملكة، والخضوع لنظام الشركات بما يعني الخضوع لأنظمة حوكمة الشركات من مناهج الشفافية والعلمية وتدقيق الحسابات من مدقق خارجي ومساءلة إدارة الشركة على أساس النتائج التي تحققها ومقارنة هذه النتائج مع نتائج المؤسسات المالية المماثلة عالمياً.

وأوصت الدراسة كذلك بتحديد متحج محدد وثابت لتكوين الفواض المالية، يمكن للاستراتيجية الاستثمارية تبنيه، وتقترح الدراسة في هذا السياق إضافة باب خاص إلى أبواب الميزانية العامة للدولة حول استثمارات الدولة يسمى "مخصص استثمارات الدولة" أو أي اسم آخر يتفق

في العديد من الجوانب إذ ثبتت جدوى المشاريع التي قام بتأسيسها (سايك، وشركة الاتصالات على سبيل المثال) وأشرك القطاع الخاص في ملكية هذه الشركات بعد ثبات جدواها، وتقدير القيمة السوقية لأصوله بحدود (800) مليار ريال، إلا أن الصندوق لم يأخذ الشكل القانوني المناسب الذي يمكنه من القيام بدوره كمنشأة استثمارية مستقلة ولا يقوم بنشر مركزه المالي ولا يخضع باعتباره إدارة عملاً تابع لوزارة المالية لمبادئ الشفافية والعلمية وحوكمة الشركات ومراجعة الحسابات.

واستناداً إلى ذلك قالت الدراسة إنه أصبح من الضروري لاستكمال مسيرة هذا الصندوق وتحويله إلى قوة نافعة وموجهة للاستثمارات السعودية الحكومية اعتباراً أداة استثمار مالي تستوعب اذخار توفر ثروة للمستقبل وضماناً للأجيال القادمة، وأداة تنمية تحول الفواض المالية إلى أصول منتجة. ولتحقيق ذلك اقترحت الدراسة تحويل الصندوق إلى شركة مساهمة عامة مستقلة، تكون مرجعيتها للمجلس الاقتصادي الأعلى وتعمل وفقاً لنظام الشركات السعودية ويسمى شركة الاستثمارات العامة تملك الدولة كل أسهمها، مع اعتبار هذه الشركة الجهاز الاستثماري الرئيسي والأساسي للدولة، وتحويل الاستثمارات الموضوعة تحت تصرف مؤسسة النقد غير تلك المرتبطة بالاحتياطي الرسمي وما يفرضه النظام المصرفي إلى "شركة الاستثمارات العامة" محضياً للحيولة دون حدوث أي ارتباك أو هزة مالية في استثمارات المملكة في الخارج.

يشكر أن منتدى الرياض الاقتصادي يحظى منذ إنطلاقته في الدورة الأولى بشرف رعاية خادم الحرمين الشريفين له، مما كان له أفضل الأثر فيما حققه المنتدى من نجاح وما بلغه من مكانة واحتمام بنتائج أعماله وتوصياته التي يأمر خادم الحرمين بإحالتها إلى المجلس الاقتصادي الأعلى لمناقشتها وتوجيه الجهات الحكومية المختصة بتطبيق المناسب منها، كما نال المنتدى سمعة حسنة لدى الأوساط

الاقتصادية، من الرياض

أوصت دراسة أعدها منتدى الرياض الاقتصادي المنبثق عن الغرفة التجارية الصناعية في الرياض في دورته الثالثة بالتعاون مع أحد مراكز الدراسات والاستشارات بعنوان: "تطوير إدارة الفواض المالية وأساليب توظيفها" بتحويل صندوق الاستثمارات العامة إلى شركة مساهمة عامة مستقلة تكون مرجعيتها المجلس الاقتصادي الأعلى، وقال المنتدى إنه رغم النجاحات التي حققها صندوق الاستثمارات العامة في المشاريع التي قام بتنفيذها، إلا أنه لم يأخذ الشكل القانوني المناسب الذي يمكنه من القيام بدوره كمنشأة مستقلة تملك قرارها وموجوداتها، كما أنه لا يقوم بنشر مركزه المالي كمؤسسة مالية استثمارية .

وتضمنت توصيات المنتدى التي كان قد أصدرها في ختام أعمال دورته الثالثة التي عقدت تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى - حفظه الله - في الفترة من 22- 24/11/2007م الموافق 2- 4/12/2007م، الدعوة لتكوين مجلس إدارة للشركة المقترحة، تملك الدولة أسهمها بالكامل، واعتبار الشركة الجهاز الرئيسي المسئول عن تنفيذ الاستراتيجية الاستثمارية للدولة، كما أوصى المنتدى بأن تقوم الشركة المقترحة بتأسيس شركة عامة للاستثمارات المالية قصيرة الأجل.

وكان موضوع إدارة الفواض المالية للدولة ووسائل تنفيذها قد استأثر باهتمام منتدى الرياض الاقتصادي في دورته الثالثة وأعد لذلك هذه الدراسة وأقردها لها المنتدى يوماً كاملاً من أيام انعقاد الثلاثة لإجراء مناقشات مطولة وعميقة على الدراسة من قبل المشاركين في المنتدى والمختصين الأكاديميين والاقتصاديين والمتخصصين ورجال وسيدات الأعمال بالإضافة إلى مسؤولين حكوميين .

800 مليار أصول الصندوق

وقالت الدراسة إنه رغم أن صندوق الاستثمارات العامة نجح نجاحاً مميزاً

السياحة الداخلية بصورة عامة من خلال توفير البنية التحتية اللازمة لها، وشراء وإملاك حصص مؤثرة في ملكية المنشآت التعليمية (الجامعية) العالمية المتطورة وفتح فروع لها في المملكة لتخريج جيل جديد من القادة الاقتصاديين ومدبري المنشآت وخبراء التقنية بالمستوى الدولي المناصم وأخصاف القانونيين منهم على رأس العمل حالياً لدورات مكثفة تحدث من معلوماتهم.

ورأت الدراسة أنه إذا ما تم استثمار الفوائض المالية العامة وفق المنهجية التي طرحتها فإن الاقتصاد الوطني سيجني آثاراً إيجابية بالغة الأهمية تتمثل في مشاركة عدد كبير من منشآت القطاع الخاص كمستثمرين من خلال دعوة شركة الاستثمارات العامة لهم للمشاركة كمستثمرين فيما تطرحه من مشاريع، ومشاركة عدد كبير من صغار المستثمرين في مشاريع مؤتلفة كمكتئبين عند طرح جانب كبير من رأسمال هذه الشركات لتلاكتاب العام ومشاركة منات الأثري إن لم يكن الملايين من المواطنين في ملكية هذه الشركات، وتوظيف المدخرات الصغيرة والحد من تبعثرها في منشآت بالغة الصغر.

كما استحققت فوائد أخرى. وفق الدراسة، تشمل الاستفادة من سوق رأس المال المحلي والإقليمي والدولي عن طريق تمويل عجز من تكاليف المشاريع عن طريق الاقتراض، وسيؤدي تكاثف الشركات القوية والقدرة التي تزايد الضغوط على العمولات والسلبيات، ويدفع إلى تحسين بيئة الاستثمار بأشمار، وقام شركات تمارس نشاطها في أسواقها وعما يتعلق نشاطها من قبل شركة الاستثمارات العامة كشرية قابضة. ومشاركة شركة الاستثمارات العامة بحزم من رأسمال المشاريع التي تطرحها مما يمكنها من إقامة عدد أكبر من المشاريع، وتوظيف فائض السيولة محلياً والحد من توجه هذه السيولة نحو الخارج، وتحقيق خطط التنمية الخسبية وتحولها إلى مشاريع ملموسة.

أكبر مصدر للنفط في العالم

وقالت الدراسة إنه كون المملكة تعتبر أكبر مصدر للنفط في العالم، فقد شهدت اقتصادها طفرة تنموية ضخمة، نتيجة للزيادة الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، كما تكونت لديها فوائض مالية ضخمة نتيجة لذلك، لكن الاقتصاد الوطني شهد ركوداً خلال عقد الثمانينات نتيجة لانخفاض الطلب في أسواق النفط إلى وصول الدين العام في المملكة إلى مستويات غير مسبوقة، مما أثر سلباً على تنفيذ بعض البرامج التنموية.

وبعد الزيادة التي شهدتها أسعار النفط في السنوات الأخيرة والتي وصلت إلى أرقام قياسية بدأت تتكون لدى المملكة منذ عام 2003، فوائض نقدية بأحجام كبيرة، مما أثار التساؤل عن الكيفية التي يمكن بموجبها إدارة هذه الفوائض، وكيفية التخلص منها رافق توظيف الفوائض خلال عقد التسعينات من سلبيات، ومع اكتساب المملكة خبرات واسعة في إدارة اقتصادها، وتوضيح القطاع الخاص الوطني وتعاظم دوره كسركيف حقيقي في التنمية الاقتصادية، فقد استلزم الأمر البحث عن أفضل السبل لتوظيف هذه

التي تستثمرها في الوسائل الاستثمارية متدنية المخاطر، وبالتالي متدنية العائد إذ ارتفع إجمالي موجودات المؤسسة من (224,5) مليار (في ديسمبر عام 2001) إلى (937,3) مليار ريال (مارس 2007م) لتشكل الفوائض في البنوك الأجنبية والاستثماري في الأوراق المالية الخارجية (86,9) في المائة من ذلك.

وقالت الدراسة إن الكتلة الكبيرة من الموارد المالية سواء التي تجمعت حتى الآن أو التي ينتظر أن تشارك خلال السنوات القادمة نتيجة توقف استمرار ارتفاع أسعار البترول، تحتاح إلى خبرات جديدة مفرغة نشطة مستقلة غير مقيدة بالقيود التي ترتبط بها البنوك المركزية عادة، أي أنها تحتاج إلى جهاز يخصص للمساءلة والشفافية والعتنية، ويعمل وفق أساليب الاستثمار التجاري الخاص، ويقوم بأحداث نقله في التعامل مع كمية وتوعية الاستثمارات السعودية من الأساليب التقليدية للاستثمار المالي وعوائده المتدنية، والتوجه نحو الاستثمار الداخلي والخارجي الذي يزاوج بين الحفاظ على هذه الاستثمارات والقدرة على استخدامها كوسيلة مساعدة على نقل التقنية واستغلال الموارد.

وأوصت الدراسة بضرورة صياغة استراتيجية استثمار واضحة للفوائض المالية، تحدد وسائل ومدى ونسبة المخاطر والتوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات، واعتبرت الدراسة أن من أبرز الأهداف التي تتوخاها الدولة من استثمار هذه الفوائض تتمثل في تمويل المشاريع المتعلقة التي يحتاج إليها الاقتصاد الوطني والقدرة على المنافسة دولياً، وتخصيص المشاركة بين القطاعين العام والخاص وطرح مشاريع مشتركة بينهما، وتسهيل نقل التقنية المتطورة إلى المملكة من خلال شراء حصص في الشركة المالكة للتقنية.

تحويل البترول والغاز إلى تقييم للصناعة

واقترحت الدراسة عددا من المجالات التي يمكن استثمار الفوائض المالية فيها مثل: تمويل المشاريع التي تستثمر المزايا النسبية للمملكة وهي كما تراها الدراسة مصادر الطاقة لتحويل أكبر قدر مما تملكه المملكة منها (بترول - غاز) من مواد خام إلى وقود أو مواد أولية (تقييم) للصناعات البترولية، والكيمائية، والخامات المعدنية التي تتوافر في المملكة بكميات اقتصادية (النفوسات والسليكا وما شابه) وتحولها إلى مشاريع صناعية ذات أبعاد تسويقية واسعة وتقنيات متطورة تمكنها من المنافسة عالمياً.

كما اقترحت الدراسة استثمار موقع المملكة الجغرافي وتوسطها بين الشرق والغرب في مشاريع عديدة (موانئ عالمية - شبكات نقل دولية برية وبحرية وجوية) وقد يضاف لها بناء السفن، و تمويل مشاريع تعظيم حركة العمرة والزيارة لمكة المكرمة والمدينة المنورة، وإثاعة الفرصة والعمل على استقطاب ملايين المعتمرين والزوار طيلة العام من خلال توفير أماكن الإقامة ووسائل النقل والإطعام والخدمات المنتظمة (سلسلة فنادق ومطاعم ووسائل نقل ومكاتب سفر).

أيضاً اقترحت الدراسة حفظ صناعة

عليه، ويرحل لهذا الباب سئوياً ما يلي:

× نسبة 10 في المائة من الإيرادات المتقدرة أو أية نسبة أخرى.

× الفوائض الناتجة عن زيادة الإيرادات الفعلية عن التفضات الفعلية.

× عوائد تخصيص الشركات والمؤسسات والهيئات التي تمتلكها الدولة حالياً أو صندوق الاستثمارات العامة.

× تحول المبالغ المتجمعة في الباب الخامس إلى شركة الاستثمارات العامة حال قيامها أو لصندوق الاستثمارات العامة إذا تم تنشأ الشركة.

كما اقترحت الدراسة ضمن توصياتها أن تتفرغ مؤسسة النقد لدورها كمصرف مركزي، حيث لم يعد من الصحي قيام مؤسسة النقد بالتمهين في الألسابيين اللتين تقوم بهما حالياً، أي وظيفتها الأصلية كبنك مركزي ووظيفتها التي كلف بها كجهاز استثماري للدولة لتكسيح ظروف عديدة تتمثل في نشوء مصارف

عديدة ولاسيما فروع المصارف الأجنبية، نشوء فروع العديد من شركات التأمين، نشوء سوق مالية ضخمة للأسهم، قلب أسعار العملات ولاسيما الدولار التي يرتبط به الريال، تطور اقتصاد المملكة وقرب تحولها إلى إحدى أقوى 20 دولة اقتصادياً، تشابه الخدمات والمنتجات المصرفية، دخول المملكة منظمة التجارة العالمية وما تفرضه العولمة الاقتصادية من آثار، وتوجه دول مجلس التعاون الخليجي لإصدار صلة موحدة وضرورة قيادة هذا الاتجاه من قبل المملكة أكبر دول هذا المجلس اقتصادياً.

استراتيجية لاستثمار الفوائض

وخلصت الدراسة في هذا الخصوص إلى أن هذه المتغيرات كلها تتطلب أن تتشرف مؤسسة النقد لدورها الذي أنشئت من أجله كما يفس نظامها في ذلك كبنك مركزي تراقبه هذه المتغيرات وتتبع ورصد آثارها النقدية على الاقتصاد الوطني. وأشارت الدراسة إلى أن مؤسسة النقد تسيير على قاعدة استثمار الفوائض المالية

الإجراءات الحكومية، فذكرت أنها تراوحت بين نسبة 94،1 في المائة عام 1974م، و55،5 في المائة عام 1988م، وأُقرحت في (70) في المائة) إلى (90 في المائة) على مدى السنوات الباقية، ولم تشكل الإجراءات غير النفطية سوى نسب متواضعة تمدد إلى حدود ما بين (5 في المائة) إلى (20 في المائة).

وصدت الدراسة ثقلب الميزانية العامة للمملكة وعدم استقرارها، نتيجة ثقلب أسعار النفط والمصدر ومكائمه، مما يحمل المسؤولين والمواطنين على التشكك بأرقام الميزانية، والميل إلى الظن أنها متحفظة جداً، وأن الإجراءات ستكون أعلى مما هو مقدر وربما إلى الشك في أن الميزانية قد لا يمكن تنفيذها، كما تتسم الميزانية بالتفاوت بين الإيرادات المقترحة والإيرادات الفعلية، إذ بلغت حجلة الانحرافات (الإيجابية والسلبية معاً) للإيرادات الفعلية من المقدره ما مجموعه (1،6) ترليون ريال في (26) سنة (1961-2006م) ويصل الانحراف في بعض السنوات بين عامي (2005 و2006م) إلى نحو 100 في المائة.

كما لاحظت الدراسة أن الميزانية العامة تلتزم بقصر من اعتمادات النفقات غير المصنفة بحجم الإيرادات، لتلبية متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي، مما يعني تمويل النفقات بالمعجز، ويبدأ هذا الأسلوب عام 1983 واستمر (20) عاماً، ولم يتوقف إلا عام 2002، تحملت الميزانية خلالها عبوات بلغ مجموعها 896،3 مليار ريال متوسط سنوي 44،8 مليار ريال ونسبة 22،3 في المائة من مجمل الإنفاق على مدى 20 عاماً.

الميزانية وتأثيرها في الناتج الإجمالي

ولفتت الدراسة إلى أن الميزانية العامة للمملكة كتسب أهمية استثنائية وتحظى باهتمام بالغ لدى كل الجهات الحكومية ولدى المواطنين، لما تتضمنه من طاقة تمويلية للخدمات والمشاريع، ولأن الإنفاق الحكومي هو المحرك والأساس للنمو الاقتصادي في المملكة، وترتب عليه سلسلة من الانعكاسات الاقتصادية الألاحقة، ويمثل الإنفاق الحكومي أداة لتشجيع رئيسية للدولة الاقتصادية، إذ شكل بدءاً من عام 1975م وحتى عام 1992م نسبة تتراوح بين (40 في المائة) إلى (50 في المائة) من الناتج المحلي

أساليب غير مباشرة لتقدير العوائد

أوضحت الدراسة أن الفوائد المالية تتذبذب عند تحققها إلى مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) بغية استثمارها باعتبارها جهازاً استثمارياً رئيسياً للدولة، وحسب أسلوب مؤسسة النقد في إعداد حساباتها الختامية، يتم إضافة عوائد وتكاليف استثمار هذه القروض إلى حسابات الجهات التي تعود لها هذه القروض، وتسير المؤسسة في إثبات ذلك وفق الأسلوب النقدي في إثبات الإيرادات، مما تعذر معه على فريق الدراسة الوقوف على نتائج الاستثمارات المالية التي تقوم بها المؤسسة، والميل إلى أساليب غير مباشرة لتقدير العوائد، وقد لا تؤدي هذه الأساليب بالتبعية إلى تقدير العوائد الفعلية بدقة.

وتضيف الدراسة أن صندوق الاستثمارات العامة يقوم كذلك باستثمار جانب هام آخر من القروض المالية عبر تأسيس شركات إنتاجية وخدمية، أو المشاركة في رأسمالها داخل المملكة

على الأغلب وبسبب متواضعة خارج المملكة، ولا ينشر الصندوق ميزانيات توضح مركزه المالي أو نتائج استثماراته، وأشارت الدراسة إلى أن فريق الدراسة تحاور مع أمين عام الصندوق، إلا أنه تعذر عليه الحصول على المعلومات التي تمكنه من تقدير القيمة الحقيقية أو السوقية أو نتائج استثمارات الصندوق بشكل دقيق ومباشر، وقد تخالف بيانات هذه الطريقة واقع استثمارات الصندوق، وقامت الدراسة باستعراض التطور التاريخي لتكوين القروض المالية للدولة وسماحتها أتماماً، وظهر أن مستويات الإيرادات تقلبت من فترة إلى أخرى، فبينما نمت عاماً بعد آخر بدءاً من عام 1973م لتصل إلى أعلى مستوياتها عند عام 1981م (388 مليار ريال)، فإنها تناقصت حتى وصلت عام 1986م إلى (75،5 مليار ريال)، ثم عادت لتشهد زيادات مطردة بدءاً من عام 2003م حتى بلغت 873 مليار ريال عام 2006م.

وأشارت الدراسة إلى تطور اعتماد الميزانية العامة للدولة على الإيرادات النفطية التي تشكل النسبة العظمى من

القروض، وتعظيم العائد منها وذلك وفق استراتيجية يشارك في صياغتها شرائح المجتمع كافة.

وأشارت الدراسة إلى أن إجراءات توظيف القروض تتم غالباً بصعوبة التخطيط لفترة طويلة من الزمن سواء من حيث كيفية التوظيف أو من حيث آلياته، وذلك بسبب عدم إمكانية التحكم أو حتى التوقع بمدى ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته أو المدى الزمني الذي سيستمر خلاله هذا الارتفاع، ولذلك سعت المملكة وبذلت جهوداً حثيثة للتخلص من اعتماد اقتصادها الوطني على النفط كمورد رئيسي للدخل أو ما يمكن تسميته بالاقصاء الأحادي الجانب، ونجحت إلى حد بعيد في تنويع مصادر الدخل من خلال تطوير قطاعات صناعية وزراعية وخدمية وعنصرية بانت تشكل مساهمتها نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي.

وقالت الدراسة إن تراكم فوائض مالية كبيرة لدى المملكة خلال السنوات التي تلت عام 2003م نتيجة زيادة الإيرادات الوفيرة الناجمة عن زيادة الإيرادات النفطية، أوجب البحث عن أفضل السبل لتنمية هذه الفوائض، ويتطلب ذلك تحديد رؤية مستقبلية واضحة وكيفية توظيفها أو من حيث تعيين المجالات التي يترتب استثمارها فيها، وكذلك إعادة النظر وتقييم دور ومهام وهيكلية الجهات العامة المكلفة حالياً بتوظيف هذه الفوائض، فالتوافق مزيد من الكفاءة في استخدام هذه الفوائض وبما يخدم بشكل أفضل تطور الاقتصاد والمجتمع.

وأشارت الدراسة إلى أنه تم استعراض عدد من تجارب الدول وخبراتها، ولاسيما تلك التي تتشابه مع المملكة في هيكل اقتصادها أو في توفر الفوائض المالية لديها، وكيفية تعاملها مع ما ينشأ لديها من فوائض مالية عامة، وتناولت بالتفصيل هذه التجارب وما نشأتها الدول من أجهزة لإدارة الفوائض المالية، فدرست تجارب الكويت والبرجيب وأبوظبي والصين وهاليزيا وأمريكا، وقام عدد من أعضاء الفريق الذي أعد الدراسة بزيارة إلى سنغافورة واطلع خلالها ميدانياً على تجربتها.

الإجمالي، ثم هيئت هذه النسبة اعتباراً من عام 1993م وحتى عام 1999م لتتراوح بين (30 في المائة) و(37 في المائة) واستقرت عند (30 في المائة) إلى (31 في المائة) خلال الفترة من (2000 إلى 2006م).

وأضافت أن القدرة على تنفيذ خطط التنمية بالميزانية العامة ترتبط بالإيرادات، إذ أسفرت خطط التنمية الثلاث الأولى (1970-1984م) عن معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الإجمالي بسبب وفرة الإيرادات المفرجة في الميزانيات العامة، وشهدت خطط التنمية من الرابعة إلى السابعة (1985-2004م) معدلات نمو أقل كثيراً بلغ متوسطها (41 في المائة) بسبب انخفاض الإيرادات النفطية، وتغير هذا الوضع بشكل كبير اعتباراً من عام 2003م حيث زادت الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة مما سهل في تنفيذ أهداف الخطة الثامنة (اعتباراً من عام 2005م). وتبعت الدراسة تطور التقلبات في الميزانية العامة للدولة بين فائض وصجز اعتباراً من عام 1973م.

فأشارت إلى أن حقبة الميزانيات ذات الفائض تمتد خلال الفترة التي أعقبت زيادة أسعار النفط في (1973م)، ثم انخفضت الإيرادات عن مستوى النفقات عامي (1977 - 1978)، لتظهر للمرة الأولى ميزانيات تزيد فيها المصروفات عن الإيرادات الفعلية، ثم عادت أسعار النفط مرة ثانية إلى الارتفاع اعتباراً من عام 1979م. لتشهد الفترة من (1979 إلى 1982م) ميزانيات تزيد فيها الإيرادات الضعيفة عن المصروفات الفعلية. ثم دخلت المملكة نتيجة تدهور أسعار النفط ثانية حقبة سلبية أخرى طويلة لفترة (20 سنة 1983-2002م) عادت بعدها أسعار النفط للارتفاع مرة أخرى وبشكل قوي اعتباراً من عام 2003م، وبشاء على ما سبق يمكن القول أنه اعتباراً من عام 1973م حتى نهاية عام 2006م بلغ العجز في الميزانيات العامة الفعلية ما مجموعه 897,4 مليار ريال على مدى عشرين ميزانية بمعدل 44,9 مليار ريال سنوي، في حين بلغ الفائض المتحقق خلال نفس الفترة 102,9 مليار ريال على مدى (13) ميزانية بمعدل سنوي (77,9) مليار ريال.

غير واضحة تصوير

إجمالية بلغت نحو (8.2) مليار ريال، ويهدأ بشكل الصندوق الجهاد الاستثماري الثاني لدى الدولة المخصص بتمويل المشاريع ذات الإنتاج الملمد أو الخدمي.

وأضافت الدراسة أن معظم الفوائض المالية المتاحة الموضوعة تستثمر تحت تصرف مؤسسة النقد في وابلع في بنوك خارجية أو شراء أوراق مالية خارجية، وهذا مؤشرات على أن معظم الدول التي تستثمر فوائضها في مثل هذه الاستثمارات وخصوصاً سندات الخزينة الأمريكية. حيث تدفق العائد من هذه الاستثمارات كإرباح بين (3 في المائة) و(5 في المائة). عدا ضعف الآثار الإيجابية للاستثمارات الخارجية في الاقتصاد السعودي، ولتعدت الدراسة إلى غياب الإستراتيجية الواضحة المحددة للتعامل مع الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية، وللتعامل مع الإنفاق الجاري والرأسالي، ويقفها الفوائض المالية حصيداً لما يفيض من الإيراد الفعلي عن الإنفاق الفعلي دون أي اعتبار آخر.

أو المؤسسات العامة، وسواء كانت هذه المشاريع نفذت من خلال القطاع الخاص أو عن طريق مشاركة

الجهات الإدارية الحكومية للقطاع الخاص.

وبلغت قيمة القروض التي ضخها الصندوق منذ إنشائه وحتى عام 2005 نحو 71.8 مليار ريال غطت مجالات مثل (مثل مصافي التكرير النفطية، ومستودعات التخزين للمنتجات البترولية، وخفوف أنابيب توزيع الزيت الخام، ومصافي التصدير، ومصانع الحديد والصلب والأسمنت والبتروكيماويات، وشراء طائرات الخطوط السعودية، وغيرها) المشاريع القديمة، ومرافق الكهرباء والمياه بعمليات الجبيل وينبع) كما بلغت قيمة مساهمته في رؤوس أموال الشركات نحو (17) مليار ريال في نهاية عام 1420/1421هـ وبمساهم الصندوق باسم الحكومة في (17) شركة عربية بمساهمات

تقليص الدين العام الأدنى مستوياته

الحادث في العوائد النفطية، وعندما تحققت فوائض في الميزانية التزمبت بتنفيذ توجيهات قيادة المملكة إلى سداد جزء من الدين العام وتخفيض نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإلى رفع رؤوس أموال عدد من مؤسسات الإقراض المتخصصة ودعم الاحتياطي الرسمي للدولة.

يذكر أنه نشأت الحاجة لإنشاء مؤسسة مالية متخصصة لإدارة الاستثمارات الحكومية، تنتقل من خلالها المخصصات الاستثمارية المبرجة بالميزانية العامة للدولة إلى المشاريع والمؤسسات العامة، في عام 1971م تشكلت في إنشاء صندوق الاستثمارات العامة لتمويل الاستثمار الحكومي في المشاريع الإنتاجية ذات الطابع التجاري سواء كانت تابعة للحكومة أو لمؤسسات الإقراض المرتبطة بها

يشكل الدين العام أبرز نتائج الاختلال بين الإيرادات والمصروفات الفعلية، وتطور ليصل إلى مستويات خطيرة حيث سجل أعلى مستوى له عام 2001م، إذ شكل ما يعادل (83.7 في المائة) من الناتج المحلي الإجمالي، وقد وجه بدءاً من عام 2003 جزء من فوائض الميزانية لسداد الدين العام ليصل في نهاية عام 2006م إلى أدنى مستوياته أي إلى المستوى 366 مليار ريال ويسمى (28 في المائة) فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

وعاد مصطلح الفوائض المالية الظهور والتداول بعد تنفيذ ميزانية عام 2004م، وما ظهر فيها من زيادة الإيرادات الفعلية على المصروفات الفعلية ببارق بلغ 107 مليار ريال، كما بلغ هذا الفائض 217.9 مليار ريال عام 2005م، ويوصل أعلى مستوى له حتى الآن في ميزانية عام 2006م بزيادة 280 مليار ريال، وبلغت فوائض السنوات (2006-2008) الفعلية مجتمعة مبلغ 680.7 مليار ريال.

وعمدت وزارة المالية إلى استخدام آلية التمويل بالعجز من مصادر حقيقية تجنباً للضغوط التضخمية وقمياً للنقص